محافظ «مبارك الكبير» بحث مع السفير القطري تعزيز التعاون بين المحافظات

6

بعد اجتماع عاصف شهد انسحاب الدمخي ومقاطعة هايف

انتخاب الشطي رئيسا للجنة التشريعية وتزكية أبل مقررا

جانب من اجتماع اللجنة التشريعية أمس

جانب آخر من اجتماع اللجنة

تصوير – محمد صابر

ربيع سكر

بعد اجتماع عاصف انتخبت اللجنة التشريعية البرلمانية النائب خالد الشطي رئيسا بحصوله على اربعة اصوات مقابل صوتين لمنافسه محمد الدلال و زكت النائب د. خليل أبل مقررا.

وقال مقرر اللجنة النائب د. خليل أبل ل « الوسط « : انسحب النائب د. عادل الدمخي من الاجتماع بعد انتخاب الشطي رئيسا بنتيجة 4 مقابل اثنان وقال انه سيتقدم باستقالته مبررا قراره هذا بعدم التعاون ، ولم يحضر النائب محمد هايف الاجتماع . وذكرت مصادر ل « الوسط « انه سيستقيل من اللجنة هو الآخر.

وحضر الاجتماع النواب احمد الفضل ومحمد الدلال وخليل الصالح وعادل الدمخي ثم انسحب لاحقا ، اضافة الى الرئيس الجديد للجنة خالد الشطي و المقرر خليل أبل

وقال عضو اللجنة النائب خليل الصالح : اللجنة انتخبت النائب خالد الشطي رئيسا و زكت النائب د. خليل أبل مقررا ، وانسحاب الدمخي.

وكان الدمخي قد غادر اجتماع اللجنة التشريعية بعد التصويت على منصب الرئيس ورفض الادلاء باي تصريح.

في ردها على سؤال النائب «الشاهين»

«هيئة البيئة»: توقيع مذكرة تفاهم مع «الدفاع» بشأن القواعد الأميركية والتلوث البيئي

أكدت الهيئة العامة للبيئة في إجابة على سؤال للنائب «أسامة الشاهين» أنها لا تألو جهداً في تنفيذ كافة المهام المسندة إليها نحو حماية البيئة والحفاظ على مواردها الطبيعية وحماية صحة الإنسان.

جاء ذلك في رد الهيئة على الأسئلة البرلمانية التي تقدم بها عضو مجلس الأمة أسامة عيسى الشاهين لما تم تداوله بأن هناك ردم للنفايات النووية من قبل القوات الأمريكية في أحد المواقع الكويتية، أن توجد لدى الهيئة العامة للبيئة أي بيانات أو معلومات عن ردم تلك النفايات.

وعن إجراءات الهيئة العامة للبيئة اتجاه ما تم تداوله أفادت بأنها الهيئة في صدد توقيع مذكرة تفاهم مع وزارة الدفاع تهدف إلى تشكيل لجنة مشتركة من الطرفين للتعاون في مجال التلوث البيئي وفحص التربة ومخلفات الأسلحة والآليات في معسكرات الجيش، وكذلك التعاون في مجالات استخدام وتداول المواد الكيميائية والاشعاعية بالعمليات

أسامة الشاهين

والتدريبات العسكرية.

وعن الإجراءات التي اتخذتها الهيئة العامة للبيئة لضمان مراعاة الصحة العامة والبيئة في القواعد الامريكية في دولة الكويت، أفادت وزارة الاشغال بأن القواعد الأمريكية تخضع لسلطة وزارة الدفاع.

كما استفسر الشاهين عن الدراسات البيئية التي قدمت حول سلامة التربة والهواء في المدن الاسكانية الجديدة وعلى وجه الخصوص (مدينة المطلاع)، أفادت الوزارة بأن هناك دراسة شاملة تم تقديمها من قبل المؤسسة العامة للرعاية السكنية تمت الموافقة عليها من قبل الهيئة العامة للبيئة تؤكد سلامة جودة الهواء والتربة، وأن المؤسسة مستمرة بتقديم تقاريرها بشكل دوري ربع سنوي بشأن منطقة المطلاع.

كما أفادت الهيئة بأن قد تم إعداد وتقديم دراسات المردود البيئي للمدن الاسكانية الجديدة على النحو التالي:

– مشروع جنوب المطلاع في ديسمبر 2014.

– مشروع المساكن المنخفضة التكاليف يونيو 2018.

– مشروع جنوب عبدالله المبارك يناير 2018.

– مشروع غرب عبدالله المبارك يناير 2014.

– مشروع ضاحية حصة المبارك نوفمبر 2017.

– مشروع غرب تيماء مايو 2018.

– مشروع جنوب سعد العبدالله سبتمبر 2018.

وأنهت الوزارة ردها على السؤال البرلماني على أن قانون حماية البيئة رقم 42 لسنة 2014 منح الهيئة العامة للبيئة القيام بكافة الإجراءات الكفيلة نحو حماية المجتمع وصحة الانسان والكائنات الحية من جميع الأنشطة والأعمال المضرة بها، كما أن المادة 25 من القانون ذاته يحظر استيراد أو جلب أو ردم أو إغراق أو تخزين النفايات النووية في كامل إقليم دولة الكويت بأي شكل من الأشكال.

وأكد النائب الشاهين أنه مستمر في متابعة الملفات البيئية المختلفة، سواء ما يتعلق منها بتلوث الماء او الهواء أو التربة أو غيرها من مناحي الحياة، قياماً بواجبه الدستوري بتمثيل الأمة والدفاع عن الصالح العام للوطن والمواطنين

قدم تعديلا على قانون الرعاية السكنية

السويط يطالب بتسجيل البيت الحكومي باسم أحد الزوجين في حالة وفاة الآخر

تقدم النائب ثامر السويط باقتراح بقانون بتعديل الفقرة الأولى من المادة (32) من القانون رقم (47) لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية.

ونص الاقتراح على أنه عند وفاة أي من الزوجين الكويتيين قبل استكمال المدة المقررة لتملك العقار الحكومي يسجل العقار باسم الزوج الآخر وتكون الوثيقة مصحوبة بتقرير رهن عقاري متى استمر قسط التمليك أو القرض قائماً بعد تاريخ الإصدار ووفقاً للضوابط التي يصدر بها قرار من الوزير بعد موافقة إدارة المؤسسة.

وجاء في المذكرة الإيضاحية: تأكيداً على المساواة التي حرص الدستور الكويتي على تحقيقها بالنسبة إلى جميع المواطنين فيما يتعلق بالرعاية السكنية، إذا نصت المادة (9) منه على أن : «الأسرة أساس المجتمع ، قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، يحفظ القانون كيانها، ويقوي أواصرها ، ويحمي في ظلها الأمومة والطفولة «.

ولما كانت الرعاية السكنية التي كفلها القانون رقم 47 لسنة 1993 المشار إليه منصفة وشاملة لجميع أفراد المجتمع، باستثناء فئة صغيرة لم تنلها الرعاية السكنية الموسعة التي تضمنها هذا القانون وهي فئة الأرامل ذكوراً وإناثاً الذين منحوا الرعاية السكنية ثم توفى أحد الزوجين وبقي الأخر على قيد الحياة، ومن العدل أن يسجل السكن الحكومي باسم هذا الأخير الذي أغفل المشرع في القانون المشار إليه

ثامر السويط

مواجهة حالته بشمولها بالرعاية السكنية التي كفلها للأخرين.

لذا بات من الضروري إعادة النظر في الحكم الوارد في الفقرة الأولى من المادة (32) من القانون رقم (47) لسنة 1993 المشار إليه ومراعاة ما قد يترتب عليه من مشكلات بشأن الإجراءات عند وفاة الزوج واستمرار الزوجة في مسكن الزوجية سواء كان لديها أولاد أم لا، ومن أجل ذلك أعد هذا الاقتراح حتى تأخذ الرعاية السكنية مجراها العادل ويتم تطبقه على الوجه الأمثل.

اقترح إنشاء مداخل ومخارج في قرطبة لتخفيف الازدحام المروري

الدلال سأل العازمي عن عدد المدارس التي أنجزت لصالح وزارة التربية وملاحظات الجهات الرقابية عليها

وجه النائب محمد الدلال سؤالا الى وزير التربية ووزير التعليم العالي عن عدد وأسماء المشاريع والمباني والمنشآت وبالأخص المدارس التي أنجزت لصالح وزارة التربية أو وزارة التعليم العالي منذ عام 2015 وحتى تاريخه، مع بيان المشروع المنجز وهل تم استلامه فعلياً

وقال الدلال للوزير حامد العازمي : هل قامت الأجهزة الرقابية (ديوان المحاسبة – جهاز المراقبين الماليين) بأبداء أية مخالفات أو ملاحظات تتعلق بالمنشآت والمشاريع والمباني التي تم أنجازها منذ عام 2015 م وحتى تاريخه ولم يتم تشغيلها؟

ونص السؤال كالتالي : من أهم المسؤوليات الملقاة على وزارة التربية ووزارة التعليم العالي توفير المقار والمدارس والشؤون الإدارية واللوجستية لتوفير أفضل خدمة للدارسين من الطلاب والطالبات والهيئات الإدارية والتدريسية في كافة المراحل الدراسية في مدارس التعليم العام أو الكليات والمعاهد والجامعات في التعليم العالي ، وقد لوحظ مؤخراً قيام وزارة التربية أو وزارة الأشغال بأنشاء مباني لمدارس أو مقار لوزارة التربية أو التعليم العالي إلا أن تلك المبا ني والمنشآت والمدارس لا تستخدم ولا تستغل بعد نهاية أنجاز المشروع أو المشاريع مما يؤدى مع مرور الوقت إلى أنتهاء عقد صيانة تلك المباني والمنشآت وتراجع الصيانة في تلك المباني وقد تضطر الوزارة التربية أو التعليم العالي

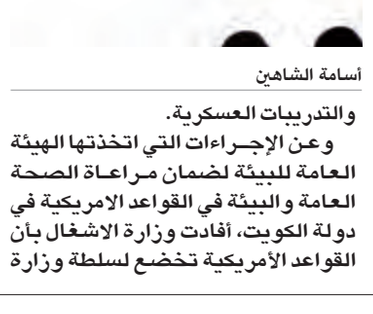

محمد الدلال

إلى صرف مبالغ أخرى لاستخدام تلك المباني لأعاده الصيانة أو لضمان أفضل أستخدام لها مستقبلاً ، لذا يرجى افادتنا بالتالي:

–1 يرجى أفادتي بعدد وأسماء المشاريع والمباني والمنشآت وبالأخص المدارس التي أنجزت لصالح وزارة التربية أو وزارة التعليم العالي منذ عام 2015 وحتى تاريخه، مع بيان المشروع المنجز وهل تم استلامه فعلياً ومتى تم استغلاله والعمل فيه كمدرسة أو مقر أو خلافه مع تحديد الفترة التي اقتضت التشغيل منذ تاريخ الأنجاز، وهل يوجد مباني أو مقار أو مدارس تم الانتهاء من أنجازها وقيامها منذ عام 2015 م وحتى تاريخه و لم تستلم فعلياً أو لم يتم تشغيلها مع ذكر الأسباب وراء ذلك.

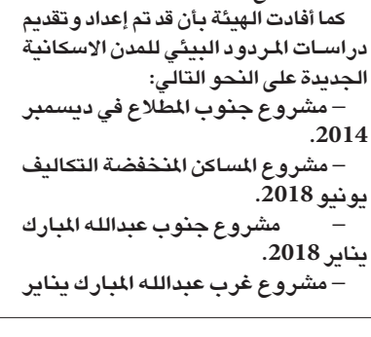

د. حامد العازمي

–2 هل قامت كل من وزارة التربية أو وزارة التعليم العالي بدراسة أو بحث أو تقييم حجم الأنفاق أو الصرف أو الخسائر أو المبالغ التي تكبدتها ميزانية الدولة أو الوزارة المختصة في حال عدم أستلام المقار أو المدارس أو المنشآت العائدة لوزارة التربية أو وزارة التعليم العالي ولم يتم تشغيلها وماهو نتائج تلك الدراسات والتقييم منذ عام 2015 وحتى تاريخه.

–3 هل قامت الأجهزة الرقابية (ديوان المحاسبة – جهاز المراقبين الماليين) بأبداء أية مخالفات أو ملاحظات تتعلق بالمنشآت والمشاريع والمباني التي تم أنجازها منذ عام 2015 م وحتى تاريخه ولم يتم تشغيلها وما هي تلك المخالفات والملاحظات وما هو موقف كل من وزارة التعليم العالي أو وزارة التربية في هذا الشأن . وقدم الدلال اقتراحا برغبة قال في مقدمته: تشهد عدد من المناطق السكنية حالات اختناقات مرورية وصعوبات في دخول وخروج المركبات إلى المنطقة السكنية نظراً لواقع تصميم تلك الشوارع ومداخل ومخارج المناطق السكنية القائم حالياً ومن أبرز تلك المناطق التي تعاني من هذه الصعوبات كل من مناطق جنوب السرة ومنطقة قرطبة، لذا فإنه يتطلب إعادة النظر في تصميم تلك الشوارع والمداخل والمخارج لتلك المناطق بما يكفل انسيابية في الدخول والخروج ويساهم في تخفيف حدة الزحمة في تلك المناطق أو الشوارع الرئيسة الواقعة بقربها، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

–1 قيام الجهات المختصة بإقامة مدخل (شارع) لمنطقة قرطبة من طريق الملك فيصل بن عبدالعزيز تسهيلاً للقادمين إلى منطقة قرطبة من هذا الطريق الحيوي.

–2 قيام الجهات المختصة بإقامة مخرج (شارع) لمنطقة قرطبة نحو الدائري الخامس مباشرة حيث إن المخرج القائم حالياً يؤدى إلى طريق الملك فيصل بن عبدالعزيز فقط

ليخدم أكبر عدد ممكن من المواطنين

الحويلة يشيد بافتتاح فرع بنك الائتمان بمنطقة الرقة في «الأحمدي»

أشاد النائب د. محمد الحويلة بإدارة بنك الإئتمان الكويتي بشأن تجديد وأفتتاح فرع بنك الإئتمان بمنطقة الرقة بمحافظة الأحمدي وزيادة الطاقه الاستيعابية له ليخدم أكبر عدد ممكن من المواطنين من أجل تقديم افضل خدمة لهم في بيئة صحية تمكنهم من إنجاز معاملاتهم بسهوله و يسر.

وقال الحويلة نهنئ أهالي المحافظة بهذه المناسبة فهي خطوة مهمة لخدمة شريحة كبيرة من المواطنين لا سيما الخدمات المتطوره في الفرع من وسائل التكنولوجيا الحديثة والمتطورة لتخفيف المعاناة عن المواطنين من خلال تسهيل إجراء وإنهاء معاملاتهم و نجدد الشكر لإدارة البنك على تجديد كافة فروع البنك الأمر الذي يعكس حرص الإداره على تقديم افضل خدمة للمواطنين.

سأل وزير المالية عن شروط وضوابط «التأمينات الاجتماعية» في شأن المعاشات التقاعدية

السبيعي يطلب كشفاً بحالات العلاج المرسلة إلى المكتب الصحي في المملكة المتحدة

وجه النائب الحميدي السبيعي سؤالاً إلى وزير الصحة الشيخ د. باسل الحمود طالب فيه إفادته وتزويده بكشف تفصيلي بحالات العلاج التي أرسلت إلى المكتب الصحي في المملكة المتحدة منذ تاريخ 1 يناير 2017 حتى تاريخ ورود هذا السؤال، مع بيان تفصيلي للحالة المرضية للمريض وتاريخ بدء علاج كل حالة وتاريخ انتهاء فترة العلاج كل على حدة، مع تزويده بنسخة من قرار اللجنة التي قررت الابتعاث للعلاج بالخارج في كل حالة، وذلك كله من دون ذكر أي أسماء. ووجه السبيعي سؤالاً إلى وزير المالية د. نايف الحجرف قال في مقدمته: نصت المادة (42) من القانون رقم (8) لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على أنه: «استثناء من أحكام قانون التأمينات الاجتماعية وقانون معاشات العسكريين يستحق المؤمن عليه أو المستفيد المكلف قانونا برعاية معاق ذي إعاقة متوسطة أو شديدة معاشا تقاعديا يعادل (100%) من المرتب إذا بلغت مدة الخدمة المحسوبة في المعاش (20) سنة للذكور و(15) سنة للإناث.